



شركة أوراسكوم المالية القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

وتقرير الفحص المحدود عليها

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة شركة أوراسكوم المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة أوراسكوم المالية القابضة "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، وكذا القوائم الدورية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسؤوليتنا في ابداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

في ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الغير مجمع للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، وعن أداؤها المالي الغير مجمع وتدفقاتها النقدية الغير مجمعة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة إيضاحية

كما هو موضح أكثر تفصيلاً في إيضاح رقم ١-ج فقد نشأت الشركة نتيجة الانقسام عن شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م. حيث أتخذت أرصدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كأساس للانقسام بعد إجراء التعديلات المقترحة من قبل الهيئة العامة للاستثمار على تلك القيم الدفترية.

حاتم عبد المنعم منتصر
سجل مراقبي الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
KPMG حازم حسن

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ٣٠ أغسطس ٢٠٢١

شركة أوراسكوم المالية القابضة
شركة مساهمة مصرية*
قائمة المركز المالي الدورية المستقلة في

٣٠ يونيو ٢٠٢١	إيضاح رقم	(بالآلاف جنيه مصري)
		<u>أصول غير متداولة</u>
٧١٧,٤٤٨	(١٣)	استثمارات في شركات تابعة
١,٦٠٤,٤٢٣	(١٤)	استثمارات في شركات شقيقة
٢,٣٢١,٨٧١		إجمالي الأصول غير المتداولة
		<u>أصول متداولة</u>
٧١,٨٦٥	(٨)	أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
٥٧٥	(٩)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٣٢,٢٧٩	(١٠)	نقدية وما في حكمها
٣٠٤,٧١٩		إجمالي الأصول المتداولة
٢,٦٢٦,٥٩٠		إجمالي الأصول
		<u>حقوق الملكية</u>
١,٦٢٦,١٦٥	(١٥)	رأس المال المصدر والمدفوع
٤١٩,٥٢٢		احتياطي قانوني
١٢٩,٠٨٧	(١٦)	احتياطي ناتج عن عملية الانقسام
٣٩٢,٠٤٥		أرباح مرحلة
٥٥,١٧٤		صافي أرباح الفترة
٢,٦٢١,٩٩٣		إجمالي حقوق الملكية
		<u>التزامات متداولة</u>
٢٢٢	(١١)	أرصدة دائنة أخرى
٤,٣٧٥	(١٢)	أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة
٤,٥٩٧		إجمالي الالتزامات المتداولة
٢,٦٢٦,٥٩٠		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات المتداولة وغير المتداولة

- الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢٣) تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب


رئيس القطاع المالي


تقرير الفحص المحدود 'مرفق'

شركة أوراسكوم المالية القابضة


شركة مساهمة مصرية*

قائمة الدخل الدورية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	إيضاح رقم	(بالآلاف جنيه مصري)
--	٣٧,٥٣٧	(٤)	إيرادات توزيعات
٢٢,٢٨٠	٢٢,٢٨٠	(٥)	أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة
٢٢,٢٨٠	٥٩,٨١٧		إجمالي الإيرادات
(٣,١٣٣)	(٥,١٣١)	(٦)	تكلفة العاملين ورواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
(١١)	(٧,٨٨٣)		مصروفات تأسيس وإشتراكات
٩,٥٥٣	٩,٥٥٣		رد الانخفاض في قيمة استثمارات في شركات تابعة
(١٣)	(٣١٢)		مصروفات أخرى
٢٨,٦٧٦	٥٦,٠٤٤		مجموع الربح
١,١٢٣	١,٤٠٧		فوائد دائنة
(٦٥)	(٣٦٣)		صافي فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية
١,٠٥٨	١,٠٤٤		إجمالي إيرادات تمويلية
٢٩,٧٣٤	٥٧,٠٨٨		صافي أرباح الفترة قبل الضريبة
(١,٩١٤)	(١,٩١٤)	(٧)	ضرائب الدخل
٢٧,٨٢٠	٥٥,١٧٤		صافي أرباح الفترة
			نصيب السهم في الأرباح (جنيه / سهم)
٠.٠٠٥	٠.٠١	(١٧)	- الأساسي
٠.٠٠٥	٠.٠١	(١٧)	- المخفض

- الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢٣) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب


رئيس القطاع المالي


شركة أوراسكوم المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	(بالألف جنيه مصري)
٢٧,٨٢٠	٥٥,١٧٤	صافي أرباح الفترة
---	---	بنود الدخل الشامل الآخر
---	---	إجمالي الدخل الشامل الآخر
٢٧,٨٢٠	٥٥,١٧٤	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢٣) تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب

رئيس القطاع المالي

شركة أوراسكوم المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية*

قائمة التدفقات في حقوق الملكية الدورية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الإجمالي	الدخل الشامل للفترة	الخسائر) / أرباح مرحلة	احتياطي ناتج عن عملية الانقسام	احتياطي قانوني	رأس المال المدفوع والمصدر	إيضاح رقم	(بالآلاف جنيه مصري)
٢,٠٠٩,٨٢٥	--	(٣٥,٨٦١)	--	٤١٩,٥٢٢	١,٦٢٦,١٦٤	(ج-١)	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، طبقاً لتقرير الهيئة العامة للاستثمار
٣٩٠,٦٩٨	--	٣٩٠,٦٩٨	--	--	--	(ج-١)	تسويات على تقرير الهيئة العامة للاستثمار
٢,٤٠٠,٥٢٣	--	٣٥٤,٨٣٧	--	٤١٩,٥٢٢	١,٦٢٦,١٦٤	(١٦)	رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، المعدل
١٦٦,٢٩٥	--	٣٧,٢٠٨	١٢٩,٠٨٧	--	--		تسويات ناتجة عن عملية الانقسام *
٢,٥٦٦,٨١٩	--	٣٩٢,٠٤٥	١٢٩,٠٨٧	٤١٩,٥٢٢	١,٦٢٦,١٦٤		رصيد أول الفترة المعدل
٥٥,١٧٤	٥٥,١٧٤	--	--	--	--		إجمالي الدخل الشامل للفترة
٢,٦٢١,٩٩٣	٥٥,١٧٤	٣٩٢,٠٤٥	١٢٩,٠٨٧	٤١٩,٥٢٢	١,٦٢٦,١٦٤		الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

* تشمل التسويات على حقوق الملكية في معاملات تمت بعد تاريخ الانقسام (أنظر إيضاح رقم ١٤ لمزيد من التفاصيل).
الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢٣) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وقرأ معها.

العضو المنتدب



نيس القطاع المالي



شركة اوراسكوم المالية القابضة

شركة مساهمة مصرية*

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	إيضاح رقم	(بالألف جنيه مصري)
٥٧,٠٨٨		صافي أرباح الفترة قبل الضرائب <u>يتم تسويتها :-</u>
(٣٧,٥٣٧)	(٤)	إيرادات توزيعات
(٢٢,٢٨٠)	(٥)	أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة
(٩,٥٥٣)		رد الانخفاض في قيمة استثمارات في شركات تابعة
(١,٤٠٧)		فوائد دائنة
٣٦٣		صافي فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية
(١٣,٣٢٦)		(خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
١٨,٩٦١		النقص في أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
(١٥٠)		(الزيادة) في أرصدة مدينة أخرى
٢٢٢		الزيادة في أرصدة دائنة أخرى
٢٨,١٢٣		الزيادة في أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة
٣٣,٨٣٠		التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
٩٨٢		فوائد مقبوضة
٣٥,٦٢٣		توزيعات مقبوضة
٧٠,٤٣٥		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u>
(٢١,٢٢٥)		(مدفوعات) لشراء استثمارات في شركات تابعة
(٢١,٢٢٥)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
١٨٣,١٢٦	(٥)	مقبوضات من بيع استثمارات في شركات تابعة، بالصافي بعد خصم مصروفات البيع
١٨٣,١٢٦		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٢٣٢,٣٣٦		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
(٥٧)		أثر التغيرات في أسعار الصرف على النقدية وما في حكمها بالعملة الأجنبية
—		النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
٢٣٢,٢٧٩	(١٠)	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

- الإيضاحات المرفقة من (١) الي (٢٢) تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب


رئيس القطاع المالي


١. نبذة عن الشركة

أ- الكيان القانوني والنشاط

شركة أوراسكوم المالية القابضة (شركة مساهمة مصرية) - والتي سوف يتم ذكرها فيما بعد بالشركة المنقسمة أو الشركة - خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ولائحته التنفيذية وقيدت الشركة بالسجل التجاري برقم ٤٣٠٧٥٥ في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، سجل تجاري القاهرة المميز. مقر الشركة هو أبراج نايل سيتي - رملة بولاق، القاهرة - جمهورية مصر العربية. مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠.

ب- غرض الشركة

غرض الشركة هو الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها مع مراعاة احكام قانون سوق رأس المال، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمال شبيهه بأعمالها، أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج. كما يجوز لها أن تندمج في هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

ج- نبذة عن الشركة

تم إنشاء شركة أوراسكوم المالية القابضة من خلال انقسامها عن شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م.

وذلك بناءً على قرار مجلس إداره شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة المنعقد في ٩ يوليو ٢٠٢٠، تم الموافقة على تقديم مشروع تقسيم تفصيلي للعرض على الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، حيث يتضمن المشروع تقسيم شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة إلى شركتين شركة قاسمة وتحمل نفس الاسم شركة "أوراسكوم للاستثمار القابضة" وهي تتضمن الاستثمارات في الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة، وشركة منقسمة يتم إنشائها وتسمى "أوراسكوم المالية القابضة" وتتضمن الاستثمارات في الشركات التي تعمل في مجالات الأنشطة المالية غير المصرفية وهي شركتي بلتون المالية القابضة (شركة تابعة) وشركة كونتكت المالية القابضة (سابقاً شركة ثروة كابيتال القابضة) (شركة شقيقة) وتحويل تبعية شركة بلتون المالية القابضة وشركة كونتكت المالية القابضة فضلاً عن الحساب الجاري المستحق لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة من شركة فيكتوار انفستمنت إلى الشركة المنقسمة.

بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠، وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة المنعقدة على تقسيم شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م وفقاً لأسلوب التقسيم الأفقي بالقيمة الدفترية للسهم واتخاذ القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أساساً لتاريخ الانقسام بحيث تظل شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة ش.م.م. (الشركة القاسمة) قائمة ويخفض رأسمالها المصدر عن طريق تخفيض القيمة الإسمية لأسهمها، على أن تخصص الشركة القاسمة في القيام بالأنشطة الاستثمارية المتنوعة، وتظل محتفظة بترخيصها كشركة غرضها "الاشتراك في تأسيس كافة الشركات المساهمة أو التوصية بالأسهم التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها"، بينما ينتج عن التقسيم تأسيس شركة جديدة بإسم شركة أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) في شكل شركة مساهمة مصرية، خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ويتمثل غرضها في "الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها والتي تعمل في مجالات الأنشطة المالية غير مصرفية" وعلى أن تكون الشركات الناتجة عن التقسيم مملوكة لنفس مساهمي شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة في تاريخ تنفيذ التقسيم وبذات نسب الملكية لكل مساهم قبل تنفيذ عملية التقسيم.

كما وافقت الجمعية أيضا على التقرير الصادر من هيئة الأداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الصادر بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢٠، بصافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة بناء على القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والمنتهي الى أن القيمة الدفترية لصافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة تبلغ ٢,٠٠٩,٨٢٤,٦٠٠ جنيه مصري، حيث تم الموافقة على أن يصبح رأس المال المرخص به للشركة المنقسمة مبلغ ٨,١٣٠,٨٢٠,٤٦١ جنيه مصري، ورأس المال المصدر مبلغ ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢.٢ جنيه مصري موزع على ٥,٢٤٥,٦٩٠,٦٢٠ سهم بقيمة إسمية ٠.٣١ جنيه مصري للسهم، بحيث تكون توزيع صافي حقوق الملكية وفقا لما يلي:

المبالغ بالألف جنيه مصري

١,٦٢٦,١٦٥	رأس المال المصدر والمدفوع
٤١٩,٥٢٢	إحتياطي قانوني
(٣٥,٨٦٢)	خسائر مرحلة
<u>٢,٠٠٩,٨٢٥</u>	صافي حقوق الملكية للشركة المنقسمة

هذا وقد تم إجراء تسويات على تقرير هيئة الأداء الاقتصادي، والتي قامت بتكوين إضمحلال في قيمة الاستثمار في شركة كونكت المالية القابضة بمبلغ ٣٩٠,٦٩٨ ألف جنيه مصري، حيث إتمد التقرير فقط على القيمة السوقية للسهم في البورصة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ولم يتم مراعاة القيمة الاستخدامية لقيمة الاستثمار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وهي أكبر من القيمة الدفترية وبالتالي تم رد الاضمحلال وتم اثباته ضمن حقوق الملكية للشركة المنقسمة حيث تم زيادة الأرباح المرحلة بمبلغ ٣٩٠,٦٩٨ ألف جنيه مصري.

هذا وقد تأسست شركة أوراسكوم المالية القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) بموجب قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٠٢٠ في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠، وذلك بموجب قرار لجنة فحص طلبات تأسيس وترخيص الشركات المشكلة بالهيئة بجلستها رقم ٤٤٠ في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠، حيث صدرت موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية برقم صادر ١٣٨٢١ في ١ ديسمبر ٢٠٢٠، على إصدار أسهم شركة أوراسكوم المالية القابضة (المنقسمة) برأس مال قدرة ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢.٢ جنيه مصري، بموجب تقييم اللجنة المشكلة بالهيئة العامة للاستثمار، وبتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، تم قيد الشركة بالسجل التجاري برقم ٤٣٠٧٥٥ سجل القاهرة المميز، ونشر نظامها الأساسي بعدد صحيفة الشركات وأصبح للشركة رأس مال مرخص به قدرة ٨,١٣٠,٨٢٠,٤٦١ جنيه مصري.

د- الفترة المالية للقوائم المالية الدورية المستقلة

حيث أن تاريخ تأسيس الشركة هو تاريخ التسجيل في السجل التجاري وهو ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، وبالتالي هذه القوائم المالية الدورية المستقلة تغطي الفترة المالية من ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، هذا وقد تم إعتبار أن تاريخ الإنقسام بالدفاتر هو تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبالتالي أية معاملات تخص قائمة الدخل عن الفترة من ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم إثباتها ضمن حقوق الملكية للشركة المنقسمة.

٢. أسس إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة

أ- التوافق مع معايير المحاسبة المصرية

- تم إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبي مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.
- تم اعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، بواسطة مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢١.

ب- أسس القياس

- أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة، والتي تتمثل فيما يلي:
 - المشتقات المالية.
 - الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- هذا وقد تم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة وهي تمثل حصة الشركة المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة (المجموعة).

ج- عملة العرض

- تم اعداد وعرض القوائم المالية الدورية المستقلة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل للشركة. كما أن جميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري تم تقريبها الى أقرب ألف جنيه مصري فيما عدا نصيب السهم في أرباح الفترة/ إلا إذا تم الإشارة بالقوائم المالية الدورية المستقلة أو بالإيضاحات بخلاف ذلك.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- يتطلب اعداد القوائم المالية الدورية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الادارة باستخدام تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والايرادات والمصروفات.
- وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة ترى ادارة الشركة معقوليتها في ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات بصورة جوهرية إذا ما اختلفت الظروف والعوامل المحيطة.
- هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تغيير تلك التقديرات، أما اذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية، وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:
 - الانخفاض في قيم الأصول.
 - الأصول الضريبية المؤجلة.
 - الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.
 - مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.

٣. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

أ- ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد بالدفاتر باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. ويتم إثبات المعاملات التي تتم بعملات بخلاف الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت اتمام التعامل. وفي نهاية كل فترة مالية يتم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية للجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. أما بالنسبة للأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها للجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة بينما لا تعاد ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة عن الفترة في بند مستقل بقائمة الدخل المستقلة فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم ادراجها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

ب- الأصول الثابتة

تُعرض الأصول الثابتة - المحتفظ بها بغرض استخدامها في الأغراض الإدارية - بقائمة المركز المالي المستقل بالتكلفة مخصوماً منها أي مجمع للإهلاك وخسائر الاضمحلال المتراكمة.

وبالنسبة للأصول الثابتة التي تكون في مرحلة الإنشاء والمقرر استخدامها في أغراضٍ إدارية أو في أغراضٍ أخرى غير محددة بعد ، فتنظر بالتكلفة مخصوماً منها خسارة الاضمحلال المُعتَرَفُ بها. وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية ومزايا العاملين وكما تتضمن أيضاً - في حالة وجود أصولٍ مؤهلةٍ للرسملة - تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها وفقاً للسياسة المحاسبية للشركة. ويتم تبويب تلك الأصول إلى التصنيف الملائم من الأصول الثابتة عندما تكتمل وتكون جاهزةً للتشغيل. ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحةً للاستخدام في الأغراض التي أقتنيت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويبدأ إهلاك المباني والأثاث والتجهيزات عندما تصبح هذه الأصول صالحةً للاستخدام في الأغراض التي إقتنيت من أجلها. لا يتم إهلاك الأراضي المملوكة للشركة ، إن وجدت.

يتم رسملة التكاليف اللاحقة على تكلفة الاصل أو يتم اثباتها كأصل مستقل بحسب الاحوال فقط عندما يكون من المتوقع أن تؤدي الى زيادة المنافع الاقتصادية المتوقعة للشركة و يمكن قياسها بدقة ويتم استبعاد الاجزاء المستبدلة في الاصل. يتم تحميل تكاليف الصيانة والاصلاح على قائمة الدخل عن السنة المالية التي حدثت فيها.

يتم الاعتراف بمصروف الإهلاك (بخلاف الأراضي والأصول تحت الإنشاء) بغرض التوزيع المنتظم لتكلفة الأصول الثابتة بحيث يتم تخفيض قيمه الأصل إلى قيمته التخريديه على مدار العمر الإنتاجي المقدر باستخدام طريقه القسط الثابت للإهلاك.

يتم مراجعه القيمه التخريديه والأعمار الإنتاجيه وطريقة الإهلاك للأصول في تاريخ القوائم الماليه مع الأخذ في الاعتبار أنه يتم المحاسبية عن تأثير أي تغييرات في تلك التقديرات على أساس مستقبلي.

يتم استبعاد القيمة الدفترية لبند من بنود الأصول الثابتة من الدفاتر عند استبعاده أو في حالة عدم توقع أية منافع اقتصادية مستقبلية منه من الاستخدام. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناشئة من استبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر في قائمة الدخل المستقلة يتم تحديدها على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للبند.

ج- الاستثمارات في شركات تابعة

يتم المحاسبية عن الاستثمارات في شركات تابعة في القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم اثبات الاستثمارات في شركات تابعة بتكلفة الاقتناء مخصوماً منها الاضمحلال في القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حدة ويتم اثباته في قائمة الارباح والخسائر. الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة عندما يتحقق للمستثمر جميع ما يلي :

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها.
 - التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيه .
 - القدرة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي يحصل عليها منها.
- على الشركة إعادة تقييم السيطرة على المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لوحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورين بعلية.
- بالنسبة للشركات التابعة "الكيانات المهيكلة" ، لا يوجد تكلفة يعترف بها في القوائم المالية المستقلة للشركة، لذلك يتم الإفصاح عن طبيعة ومخاطر هذه الشركات التابعة "الكيانات المهيكلة" في القوائم المالية المستقلة للشركة كأطراف ذوي علاقة.

د- الإستثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع الشركة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

هذا ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. هذا ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (٤٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال في قيمة الاستثمارات في شركات شقيقة في تاريخ القوائم المالية المستقلة فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل المستقلة.

ذ- الإضمحلال في قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة على أساس سنوي أو كلما يستدعي الأمر ذلك بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة والأصول غير المالية (مثل الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة) لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمتها ، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل. هذا وتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر. ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتي تعبر عن القيمة الإستخدامية. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وينشأ الإضمحلال إذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية وعندئذ يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل المستقلة. وعندما ترتفع القيمة الاستردادية للأصل في فترة لاحقة ويكون ذلك مؤشراً على الانخفاض في الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة عندئذ يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل المستقلة.

ز - الضرائب

يتمثل مصروف ضريبة الدخل في مبلغ الضريبة الجارية المستحقة السداد والضريبة المؤجلة.

- الضريبة الجارية

تعتمد الضريبة الجارية المستحقة السداد على الربح الضريبي للعام. ويختلف الربح الضريبي عن الربح المحاسبي المعروض بقائمة الدخل المستقلة بسبب وجود بنود للإيراد أو المصروف خاضعة للضريبة أو قابلة للخصم ضريبياً في سنواتٍ أخرى، وبسبب بنودٍ أخرى دائماً وأبداً لن تخضع للضريبة أو يُسمح بخصمها ضريبياً. ويتم احتساب التزام الشركة بالضريبة الجارية باستخدام أسعار الضريبة التي تكون قد أُقرت بشكلٍ رسمي أو مبدئي حتى نهاية الفترة المالية.

- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة على الفروق المؤقتة الناتجة عن الاختلاف بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المستقلة والأسس الضريبية لتلك الأصول والالتزامات والمستخدم في احتساب الربح الضريبي، ويتم المحاسبة عنها بطريقة التزامات الميزانية.

وبصفةٍ عامة يتم الاعتراف بالتزاماتٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بينما عادةً ما يتم الاعتراف بأصولٍ ضريبيةٍ مؤجلة على كافة الفروق المؤقتة القابلة للخصم الضريبي ولكن إلى المدى الذي يُرجحُ معه أن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية يمكن من خلالها استخدام تلك الفروق المؤقتة القابلة للخصم.

ولا يتم الاعتراف بأصولٍ أو التزاماتٍ ضريبيةٍ مؤجلة على الفروق المؤقتة الناتجة عن الاعتراف الأولي بأصولٍ والتزاماتٍ أخرى في معاملةٍ (من غير معاملات تجميع الأعمال) لا تؤثر على الربح الضريبي ولا الربح المحاسبي

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في نهاية كل فترة مالية وتُخفَض تلك القيمة الدفترية عندما لا يتوافر احتمال مرجح بأن تتحقق أرباحاً ضريبيةً كافية تسمح باسترداد الأصل الضريبي المؤجل بالكامل أو جزءٍ منه.

تُقاس الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع ان تكون مطبقة في الفترة التي يُسوى فيها الالتزام أو يستخدم فيها الأصل ووفقاً لأسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) التي تكون قد أُقرت بشكلٍ رسمي أو مبدئي حتى نهاية الفترة المالية. وتعكس عملية قياس الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التي من شأنها أن تترتب على الطريقة التي تتوقع الشركة - في نهاية الفترة المالية - أن تسترد أو تسوى بها القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

تتم المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حينما يوجد حق قانوني مُلزم في إجراء مقاصة بين الأصول الضريبية الجارية والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تتعلق الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بضرائب دخلٍ مفروضة بمعرفة نفس المصلحة الضريبية وأن تتجه نية الشركة لتسوية تلك الأصول والالتزامات الضريبية بالصافي.

- الضريبة الجارية والمؤجلة الخاصة بالعام

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كمصروفٍ أو إيرادٍ في الأرباح أو الخسائر - إلا لو كانتا متصلتان ببنودٍ يُعترفُ بها مباشرة ضمن حقوق الملكية - فعندئذٍ يُعترفُ بكلٍ من الضريبة الجارية والمؤجلة هي الأخرى وذلك مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ز - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص افضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية المستقلة إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل المستقلة.

ح- النقدية وما فى حكمها

تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة النقدية بالخرينة والبنوك و أدون الخزانه تستحق فى أقل من ثلاثة أشهر والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التى يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية محدد و بشرط أن يكون تعرضها لمخاطر التغير فى قيمتها ضئيلاً وأن يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتاؤه.

ز- القياس والإعتراف بالإيراد

- يتم إثبات الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أى خصم أو ضرائب مبيعات.
- يتم إثبات إيرادات الشركة من توزيعات الأرباح التى تستحقها عن استثماراتها فى أدوات حقوق الملكية عند صدور الحق للشركة فى الحصول على التوزيعات.
- يتم الإعتراف بإيرادات خدمات الدعم الفنى فى قائمة الدخل الدورية المستقلة على مدار زمنى وفقاً للعقود المبرمة مع الشركات التابعة والشقيقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق، إلى المدى الذى تعتبر فيه الشركة قد قامت بتأدية الخدمات طبقاً للعقود ويمكن قياس الإيراد وإجمالى تدفق المنافع الإقتصادية الداخلة للشركة ونسبة إتمام المعاملات بشكل دقيق.
- تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلى المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.
- تثبت إيرادات بيع إستثمارات مالية طبقاً لمبدأ الاستحقاق بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أى خصم أو مصروفات وعمولات عملية البيع أو تكلفة الأستثمار.

س- الأدوات المالية

الإصول المالية

بداً من ١ يناير ٢٠٢١، قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد رقم ٤٧ " الأدوات المالية".

أ- التبويب

تصنف الشركة أصولها المالية الى فئات القياس التالية:

- تلك التى سيتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة (إما من خلال الدخل الشامل الآخر أو من خلال الأرباح أو الخسائر)، و
- تلك التى سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.

يعتمد التصنيف على نموذج أعمال بالشركة لإدارة تلك الأصول المالية والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية.

بالنسبة للأصول التى يتم قياسها بالقيمة العادلة، سيتم تسجيل الأرباح والخسائر إما فى قائمة الأرباح أو الخسائر أو فى الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة، سيعتمد ذلك على ما إذا كانت الشركة قد قامت باختيار غير قابل للإلغاء فى وقت الاعتراف الأولي للمحاسبة عن الاستثمار فى حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تقوم الشركة بإعادة تصنيف استثماراتها عندما فقط وعندما يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك الأصول.

ب- الاعتراف والاستبعاد

الطريقة المعتادة لشرء وبيع الأصول المالية، فى تاريخ التبادل التجارى، وهو التاريخ الذى تكون فيه الشركة ملتزمة بشرء أو بيع الأصل المالى. يتم بإستبعاد الأصل المالى عند إنقضاء الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو يتم بتحويل تلك الحقوق فى معاملة يكون فيها قد تم تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالى بشكل جوهري.

ج- القياس

عند الاعتراف المبدئي، تقيس الشركة الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، في حالة الأصل المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي. يتم إدراج تكاليف المعاملات للأصول المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كمصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم اعتبار الأصول المالية المتضمنة مشتقات ضمنية بكاملها عند تحديد ما إذا كانت تدفقاتها النقدية هي فقط دفع أصل المبلغ والفائدة.

أدوات الدين

يعتمد القياس اللاحق لأدوات الدين على نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل وخصائص التدفق النقدي للأصل. وهناك ثلاث فئات قياس تقوم الشركة بتصنيف أدوات الدين من خلالها:

- التكلفة المستهلكة: يتم قياس الأصول المحتفظ حتى تاريخ الاستحقاق لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، حيث تمثل تلك التدفقات النقدية فقط مدفوعات أصل المبلغ والفوائد، بالتكلفة المستهلكة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الأصول المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الاستثمارات مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر، ويتم تبويبها في بند إيرادات / (مصروفات) أخرى. ويتم عرض خسائر انخفاض القيمة كبند منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم قياس الأصول المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وأيضاً بغرض بيع الأصول المالية، حيث تمثل التدفقات النقدية للأصول فقط مدفوعات أصل المبلغ والفوائد، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم أخذ التغيرات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء إثبات أرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، والتي يتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر. عندما يتم استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف بها في بند إيرادات / (مصروفات) أخرى. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الأصول المالية في إيرادات التمويل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم عرض مصروفات إضمحلال القيمة كبند منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: الأصول التي لا تستوفي معايير التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستثمار في أدوات الدين الذي يتم قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الأرباح أو الخسائر ويتم عرضها بالصافي ضمن بند إيرادات / (مصروفات) أخرى في الفترة التي نشأت فيها.

أدوات حقوق الملكية

تقوم الشركة لاحقاً بقياس جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وعندما تختار إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة في الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة تصنيفه لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر بعد استبعاد الاستثمار. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في قائمة الأرباح أو الخسائر كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام تلك التوزيعات. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بند إيرادات / (مصروفات) أخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر بحسب الأحوال. ولا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

الإضمحلال

في تاريخ القوائم المالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك اضمحلال ائتماني الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأوراق المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يحدث الإضمحلال الائتماني للأصل المالي عندما يكون هناك حدث أو أحداث ضارة على التدفقات النقدية المتوقعة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على الإضمحلال ائتماني البيانات الملحوظة التالية:

- خرق للعقد من خلال التعثر في سداد القرض أو التأخير عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً عن تاريخ الاستحقاق.
 - إعادة هيكلة القرض أو الدفعة المقدمة من الشركة بشروط ليست في صالح الشركة.
- أنه من المحتمل إفلاس المقترض أو أي جدولة مالية أخرى، أو إختفاء السوق النشط للأصل بسبب صعوبات مالية. يتم خصم مخصصات الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة من القيمة الإجمالية للأصل.

المشتقات المالية

تدخل الشركة عند الحاجة في بعض عقود المشتقات المالية بغرض التغطية الاقتصادية لمخاطر التقلبات في أسعار الصرف كما قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد في بعض الاتفاقات الأخرى التي قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفي بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التي تتميز بها المشتقة المالية المستقلة. ويتم الاعتراف الأولي بالمشتقات المالية بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم إدراج التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الدخل. وبالنسبة للمشتقات المالية المخصصة عند الاعتراف الأولي بها كأدوات تغطية مخاطر في علاقة تغطية موثقة وفعالة فيتوقف توقيت الاعتراف بالتغير في قيمتها العادلة بقائمة الدخل على نوع علاقة التغطية وطبيعة البند المغطى.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة

تبويب الأداة كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات الشركة وذلك في تاريخ إصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل في أي تعاقد يعطي الحق للشركة في صافي أصول منشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصوماً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

الالتزامات المالية

تم تصنيف الإلتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو التزامات مالية أخرى.

اللتزامات مالية أخرى

تتضمن الإلتزامات المالية الأخرى أرصدة القروض والموردون والأرصدة المستحقة لأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولي بالإلتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للإلتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

استبعاد الأدوات المالية من الدفاتر

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية لطرف خارج الشركة أما إذا لم تسفر المعاملة عن تحويل الشركة لكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل لطرف خارجي أو عن الاحتفاظ بها بصورة جوهرية، فإن عليها أن تحدد ما إذا كانت لازالت محتقظة بالسيطرة على الأصل المالي. فإذا استمرت الشركة في السيطرة على الأصل المالي المحول عندئذٍ تعترف بالحصة التي تحتفظ بها في الأصل وبالتزام مقابل يمثل المبالغ التي قد يتعين عليها سدادها.

أما إذا ما أسفرت المعاملة عن احتفاظ الشركة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحول عندئذٍ تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المالي على أن تعترف أيضاً بالمبالغ المستلمة كافتراض بضمان ذلك الأصل. يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو بإلغائها أو بانتهاء مدتها التعاقدية.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس معدل الفائدة الفعلي فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافي التغير في قيمتها العادلة.

ل- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتببات والاجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية قصيرة الأجل مقابل خدمات العاملين بالشركة على أساس الإستحقاق في الفترة المالية التي تؤدي خلالها تلك الخدمات.

م- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح الشركة على المساهمين وبمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبنصيب العاملين في تلك الأرباح كالتزام بالقوائم المالية المستقلة في الفترة التي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي الشركة.

د- الإقتراض وتكلفة الإقتراض

تثبت القروض أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفه الحصول على القروض ولاحقاً بالتكلفة المستهلكة، يتم تحميل قائمه الدخل الدورية المستقلة بالفروق بين المتحصلات ناقصاً تكلفه الحصول على القرض وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فتره القرض باستخدام طريقه معدل الفائدة الفعلية. تصنف القروض على أنها قصيرة الأجل إلا إذا كان للشركه حقوق غير مشروطه لتأجيل تسويه الالتزامات على الأقل ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة.

هذا وتشمل تكاليف الإقتراض فروق العملة التي تنشأ من الإقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذي تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد. وتتضمن تلك الأرباح والخسائر التي تعتبر تعديلاً لتكلفة الفوائد فروق أسعار الفوائد فيما بين تكلفة الإقتراض بعملة التعامل والإقتراض بالعملة الأجنبية. قد يتم الاستثمار المؤقت لإقتراضٍ بعينهٍ لحين إنفاقه علي أصولٍ مؤهلةٍ للرسلمه ، وفي مثل هذه الحالة يتم خصم الدخل المكتسب من الاستثمار المؤقت لذلك الإقتراض من تكاليف الإقتراض المؤهلة للرسلمه. ويتم الاعتراف بكافة تكاليف الإقتراض الأخرى في قائمة الدخل الدورية المستقلة في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

هـ- نصيب السهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة طبقاً للقوائم المالية الدورية المستقلة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

و- مصادر إستنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٣) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافترضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات في تاريخ القوائم المالية المستقلة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تستخدم مدخلات وافترضات ملائمة تعتمد على أحوال السوق في تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة مع تعديلها كلما كان ذلك ضرورياً بما يتوافق مع الأحداث والظروف المحيطة بالشركة ومعاملاتها مع الغير.

ز- الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يتم تجنب ٥٪ من صافي الأرباح لتكوين الإحتياطي القانوني ويجوز إيقاف تجنب هذه المبالغ متى وصل رصيد هذا الإحتياطي الى ٥٠٪ من قيمة رأس المال المصدر ويتم استئناف عملية التجنب متى قل رصيد الإحتياطي عن هذا الحد ، ويمكن استخدام هذا الإحتياطي في تغطية الخسائر كما يمكن استخدامه في زيادة رأس مال الشركة بشرط موافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة.

ح- حصة العاملين في الأرباح

يحق للعاملين حصة في الأرباح تعادل نسبة ١٠٪ مما يتقرر توزيعه نقداً وبما لا يزيد على مجموع أجورهم السنوية، ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية والالتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع ونظراً لأن توزيع الأرباح هو حق أصيل لمساهمي الشركة فلا يتم الاعتراف بالالتزام قبل العاملين في الأرباح التي لم يتم الاعلان عن توزيعها حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة (الأرباح المحتجزة).

ط- قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة باستخدام الطريقة غير المباشرة.

ي- معايير محاسبية جديدة قامت الشركة بتطبيقها بداية من ١ يناير ٢٠٢١

بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩، أدخل وزير الاستثمار والتعاون الدولي تعديلات على بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب المرسوم رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، والتي تتضمن معايير محاسبية جديدة وكذلك إدخال تعديلات على بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية القائمة. المعايير. كان يجب إدخال هذه التعديلات وتطبيقها على الفترات المالية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٠.

لكن بسبب التباطؤ الاقتصادي والتراجع نتيجة تفشي مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد -١٩) ، قررت هيئة الرقابة المالية في ١٢ أبريل ٢٠٢٠، تأجيل التطبيق للقوائم المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

صدر في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠، قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٧١) لسنة ٢٠٢٠، بتأجيل موعد تعديل تطبيق المعايير المصرية على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١.

فيما يلي وصف للتغييرات في السياسات المحاسبية وفقاً للاعتماد التعديلات في المعايير المصرية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١.

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية الاعتراف والقياس". يؤثر معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ على تصنيف المجموعة وقياسها للأدوات المالية، اضمحلال قيمة الأصول المالية، كما هو موضح بمزيد من التفصيل أدناه.

التصنيف والقياس

يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوائمها المالية وفقاً لخصائص التدفق النقدي لأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.

وبشكل أكثر تحديداً، فإن الأصول المالية للشركة، المصنفة حالياً على أنها "محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق" و"قروض ومديونيات"، تقاس بالتكلفة المستهلكة والتي تستوفي جميع شروط التصنيف بالتكلفة المستهلكة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧. ونتيجة لذلك، لم يكن للتصنيف الجديد أي تأثير على تصنيف وقياس الأصول المالية التي تم تصنيفها سابقاً على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وقروض ومديونيات. كما لا يوجد أي تأثير على حسابات الشركة فيما يتعلق بالالتزامات المالية، حيث أن المتطلبات الجديدة تتعلق فقط بالمعالجة المحاسبية للالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وليس لدى الشركة مثل هذه الالتزامات.

انخفاض القيمة (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)

يتطلب نموذج انخفاض القيمة الجديد الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو مدى العمر، بدلاً من نموذج الخسائر المحققة، كما هو مطلوب في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦.

ينطبق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة، وأدوات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة في من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول تخص عقود مع عملاء كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨، مبالغ الإيجارات مستحقة التحصيل، والتزامات القروض وبعض عقود الضمانات المالية.

بناء على تحليل قامت به الإدارة، استنتجت الإدارة إلى عدم وجود أي تأثير كبير لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية للشركة عند تطبيق المعيار في ١ يناير ٢٠٢١.

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ "الإيراد من العقود مع العملاء"

يحل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ محل معيار المحاسبة المصري رقم ١١ "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٨ "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات العلاقة. حيث يتناول معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ الاعتراف بالإيراد من العقود المبرمة مع العملاء وكذلك معالجة التكاليف الإضافية المتكبدة للحصول على عقد مع عميل، والذي سوف يتم توضيحه بمزيد من التفاصيل أدناه.

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٨ على أن الاعتراف بالإيرادات يعتمد على الخطوات الخمس التالية:

(١) تحديد العقد مع العميل

(٢) تحديد الالتزام التعاقدى لتحويل البضائع و / أو الخدمات (المعروفة باسم التزامات الأداء)

(٣) تحديد سعر المعاملة.

(٤) توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة، و

(٥) الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء.

بالإضافة إلى ذلك، يشمل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٨ الإفصاح عن البيانات المالية، فيما يتعلق بطبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية ذات المرتبطة بها.

تحقق الإيراد

قامت الإدارة بتقييم أثر تطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للشركة، من خلال تطبيق نموذج الخمس خطوات، واستنتجت أن الأساس الحالي للاعتراف بالإيرادات لا يزال مناسباً، حيث تشمل إيرادات الشركة بصورة رئيسية في توزيعات الأرباح المعلنة من الشركات التابعة والشقيقة، والتي يتم الاعتراف بها عند صدور الحق للشركة في الحصول على التوزيعات وهو اعتماد الجمعية العمومية للشركة التابعة أو الشقيقة لهذه التوزيعات. لذلك، تعتبر الإدارة أن التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ ليس له أي تغيير أو تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المطبقة على القوائم المالية الدورية المستقلة.

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ "عقود التأجير"

حل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ محل معيار المحاسبة المصري السابق رقم ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي". بموجب معيار التأجير الجديد، يتم تسجيل الأصول المؤجرة من قبل الشركة المستأجرة في قائمة المركز المالي للشركة مع تسجيل الالتزام المقابل، على النحو التالي:

تقوم الشركة المستأجرة، بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزامات عقود التأجير في تاريخ بدء عقد الإيجار .

عند الاعتراف الأولي، يتم قياس حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي للقياس الأولي للالتزامات عقد التأجير والمعدل بمدفوعات الإيجار السابقة والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز التأجير والقيمة الحالية المخصومة للالتزام المقدر لاستبعاد الأصل. بعد ذلك، سيتم قياس حق انتفاع الأصول بالتكلفة ناقصاً مجمع الاستهلاك وخسائر مجمع خسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الانتفاع أو مدة عقد التأجير أيهما أقل.

يتم قياس التزام عقد التأجير عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لعقد التأجير المستقبلي ومدفوعات الخدمات الثابتة ذات العلاقة على مدار فترة التأجير، مخصومة بمعدل الفائدة الضمني على عقد التأجير أو معدل الاقتراض الإضافي للشركة. بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل الخصم. هذا ويتم يتم قياس التزام عقد التأجير اللاحق بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

سيتم إعادة قياس أصول حق الانتفاع والتزام عقد التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد الأحداث التالية:

• التغيير في سعر عقد التأجير بسبب المؤشر أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في فترة القوائم المالية.

• تعديلات على عقد التأجير

• إعادة تقييم مدة عقد التأجير

عقود التأجير قصيرة الأجل بطبيعتها (أقل من ١٢ شهراً بما في ذلك خيارات التمديد) وعقود التأجير للبنود منخفضة القيمة سيستمر الاعتراف بها في المصروفات في قائمة الأرباح أول الخسائر عند تكبدها.

القواعد الانتقالية

السياسة المحاسبية للشركة والخاصة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ هي التطبيق باستخدام طريقة الأثر الرجعي المعدل، وحيث أن الشركة تم تأسيسها حديثاً في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، فحتى تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة لم تدخل الشركة في أية عقود تأجير من الغير، وبالتالي لا يوجد أي تأثير على القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩.

٤. إيرادات توزيعات

الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة من تاريخ التأسيس حتى	(بالآلاف جنيه مصري)
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢١	شركه كونتكت المالية القابضة (سابقا شركة ثروة كابيتال المالية القابضة)
--	٣٧,٥٣٧	
--	٣٧,٥٣٧	

- طبقا لاتفاقية خطة التقسيم المشار إليها في إيضاح ١-ج، فقد تم إثبات توزيعات الأرباح التي أقرتها الجمعيات العامة العادية للشركات التابعة والشقيقة ابتداءا من ١ يناير ٢٠٢١، وتم وتسوية المستحق للشركة من توزيعات الأرباح عن الفترة من تاريخ الانقسام في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، كرسيد مستحق على شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة، وتسويته على حقوق الملكية للشركة في بند تسويات ناتجة عن الانقسام بإجمالي مبلغ ٣٤,٦٨٦ ألف جنيه مصري.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١، وافقت الجمعية العامة العادية لشركة كونتكت القابضة (سابقا شركة ثروة كابيتال القابضة) على توزيعات أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بقيمة إجمالية قدرها ١٢٦ مليون جنيه مصري، وذلك بواقع ٠.١٠٧ جنيه مصري للسهم، وبهذا يكون نصيب الشركة من توزيعات الأرباح المعلنة حوالي مبلغ ٣٧,٥ مليون جنيه مصري.

٥. أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة

خلال شهر يونيو ٢٠٢١، قامت الشركة ببيع عدد ٥٩,٣٠٨,٣٧٥ سهم من الأسهم المملوكة للشركة في شركة بلتون المالية القابضة وقامت الشركة بتحصيل كامل قيمة البيع التي تبلغ ١٨٤,٢٨٥,٣١٢ جنيه مصري وفيما يلي بيان بأرباح بيع استثمارات الشركة في الشركة التابعة:-

الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة من تاريخ التأسيس حتى	(بالآلاف جنيه مصري)
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢١	قيمة بيع استثمارات الشركة في شركة بلتون المالية القابضة (يخصم)
١٨٤,٢٨٥	١٨٤,٢٨٥	مصرفات وعمولات سمسره تخص عمله البيع
(١,١٥٩)	(١,١٥٩)	تكلفه الاستثمار في شركة بلتون المالية القابضة
(١٦٠,٨٤٦)	(١٦٠,٨٤٦)	أرباح بيع استثمارات في شركة بلتون المالية القابضة
٢٢,٢٨٠	٢٢,٢٨٠	

٦. تكلفة العاملين ورواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الثلاثة أشهر المنتهية في	الفترة من تاريخ التأسيس حتى	(بالآلاف جنيه مصري)
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢١	تكلفة العاملين ورواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
(٣,١٣٣)	(٥,١٣١)	
(٣,١٣٣)	(٥,١٣١)	

٧. ضريبة الدخل

الفترة من تاريخ التأسيس حتى	الثلاثة أشهر المنتهية في	(بالألف جنيه مصري)
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢١	ضريبة التوزيعات *
١,٩١٤	١,٩١٤	
١,٩١٤	١,٩١٤	

* يمثل المبلغ في قيمة ضرائب توزيعات الأرباح المستقطعة من قبل شركة كونتكت المالية القابضة (سابقا شركة ثروة كابيتال المالية القابضة) (شركة شقيقة) وذلك عن توزيع الأرباح خلال الفترة.

٨. أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة

٣٠ يونيو ٢٠٢١	(بالألف جنيه مصري)
١٢٩	بلتون المالية القابضة
٧١,٧٣٦	فيكتوار القابضة للاستثمار *
٧١,٨٦٥	

* يمثل المبلغ في قيمة الأرصدة المستحقة على شركة فكتوار القابضة للاستثمار وذلك بناء على عقد الانقسام الوارد ذكره بالتفصيل في إيضاح رقم ١-ج والذي انتقل ملكيته إلى الشركة (الشركة المنقسمة).

٩. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢١	(بالألف جنيه مصري)
٤٢٥	فوائد مستحقة
١٥٠	سلف وعهد عاملين
٥٧٥	

١٠. نقدية وما في حكمها

٣٠ يونيو ٢٠٢١	(بالألف جنيه مصري)
٥٦,٠٩١	بنوك حسابات جارية بعملة محلية
٣٢١	بنوك حسابات جارية بعملات أجنبية
١٢٠,٧٠٠	ودائع لدى البنوك بعملة محلية
٥٥,١٥٨	صناديق استثمار بالجنيه المصري *
٩	نقديه بالخرينة
٢٣٢,٢٧٩	

* تقوم الشركة بالإستثمار في صندوق "يومي" ببنك الشركة المصرفية العربية الدولية و يقوم الصندوق بالإستثمار في مجموعة متنوعة من أدوات الدين ذات العائد الثابت قصير الأجل مثل الودائع البنكية قصيره لأجل وأذون الخزانة، هذا وقد بلغت عدد الوثائق المستحوذ عليها من قبل الشركة في الصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، عدد ٢,٥٧٥,٠٤٦ وثيقة، وقد بلغت قيمة الوثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، مبلغ ٢١.٤٢ جنية مصري.

١١. أرصدة دائنة أخرى

(بالألف جنيه مصري)

ضريبة كسب عمل

ضريبة خصم وإضافة

أخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢١
٢١٣
٧
٢
٢٢٢

١٢. أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

(بالألف جنيه مصري)

أوراسكوم للاستثمار القابضة

٣٠ يونيو ٢٠٢١
٤,٣٧٥
٤,٣٧٥

١٣. إستثمارات في شركات تابعة

(بالألف جنيه مصري)

شركة بلتون المالية القابضة *

شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية **

الانخفاض في قيمة استثمارات في شركات تابعة

٣٠ يونيو ٢٠٢١	نسبة المساهمة %	الدولة
٧٤٠,١٨٣	٦١,٢٤	جمهورية مصر العربية
٢١,٢٢٥	٧٩,٩٠	جمهورية مصر العربية
٧٦١,٤٠٨		
(٤٣,٩٦٠)		
٧١٧,٤٤٨		

* يتمثل المبلغ في قيمة استثمارات الشركة في شركة بلتون المالية القابضة، والتي تم نقل ملكيتها من الشركة القاسمة الى الشركة المنقسمة وذلك بناءً على عقد التقسيم الوارد ذكره تفصيلاً في الايضاح رقم (١-ج) وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١، قامت الشركة ببيع عدد ٥٩,٣٠٨,٣٧٥ سهم من أسهم شركه بلتون المالية القابضة بمتوسط سعر بيع ٣,١١ جنيه مصري للسهم لتصبح نسبة المساهمة ٦١,٢٤٪ بصافي عدد أسهم ٢٧٢,٩٢١,٦٨٣.

** خلال الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١، قامت الشركة بتأسيس شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية -شركة تابعة- وذلك بنسبه مساهمه قدرها ٧٩,٩٠ % بمبلغ ٢١,٢٢٥ ألف جنيه مصري حيث تم سدادهم نقداً إلى الشركة التابعة.

١٤. إستثمارات في شركات شقيقة

(بالألف جنيه مصري)

شركه كونتكت المالية القابضة *

٣٠ يونيو ٢٠٢١
١,٦٠٤,٤٢٣
١,٦٠٤,٤٢٣

نسبة المساهمة

%٢٩,٢٥

الدولة

جمهورية مصر العربية

* يتمثل المبلغ في قيمة استثمارات الشركة في شركة كونتكت المالية القابضة (سابقا شركة ثروة كابيتال المالية القابضة) والتي تم نقل ملكيتها من الشركة القاسمة الى الشركة المنقسمة وذلك بناءً على عقد التقسيم الوارد ذكره تفصيلاً في الايضاح رقم (١-ج).

١٥. رأس المال المصدر والمدفوع

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٨,١٣٠,٨٢٠,٤٦١ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ١,٦٢٦,١٦٤,٠٩٢.٢٠ جنيه مصري موزع على ٥,٢٤٥,٦٩٠,٦٢٠ سهم بقيمة إسمية ٣١ قرش / للسهم وذلك وفقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار، وموافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم للاستثمار القابضة (الشركة القاسمة) كما هو وارد تفصيلاً في الإيضاح رقم ١-ج. بالجدول التالي بيان أكبر المساهمين في الشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١:

المساهمين	أسهم عادية	نسبه الاسهم العادية والتي لها حق التصويت
أوراسكوم أكوريزيشن إس إيه آر إل	٢,٧٠٩,٩٨٩,٣٢٠	٥١.٧%
أوراسكوم تي إم تي إنفسمنت إس إيه آر إل	٣٣,٤٨٥,٩٦٥	٠.٦%
أخرى	٢,٥٠٢,٢١٥,٣٣٥	٤٧.٧%
إجمالي الأسهم العادية المتاحة	٥,٢٤٥,٦٩٠,٦٢٠	١٠٠%

١٦. تسويات ناتجة عن الإلتسام

طبقاً لاتفاقية خطة التقسيم المشار إليها في إيضاح ١-ج، فقد اتخذت القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كأساس للإلتسام، هذا وقد تم تسوية المعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، على الأرصدة المحولة إلى الشركة المنقسمة في بند تسويات على حقوق الملكية للشركة المنقسمة وتم تعديل رصيد أول المدة للشركة المنقسمة بتلك التسويات، وفيما يلي بيان هذه التسويات.

المبالغ بالألف جنيه مصري

مبالغ تم إثباتها ضمن حقوق الملكية في بند تسويات ناتجة عن الإلتسام

رد خسائر إضمحلال في قيمة استثمارات في شركات تابعة (شركة بلتون المالية القابضة) خلال عام ٢٠٢٠	١٢٩,٠٨٧
الإجمالي	١٢٩,٠٨٧
مبالغ تم إثباتها ضمن حقوق الملكية في بند أرباح مرحلة توزيعات أرباح من شركة ثروة كابيتال المالية القابضة خلال عام ٢٠٢٠	٣٤,٦٨٦
فوائد دائنة على قروض لشركة بلتون المالية القابضة خلال عام ٢٠٢٠	٢,١٣٨
فوائد دائنة على الحساب الجاري لشركة فيكتوار القابضة للاستثمار خلال عام ٢٠٢٠	٣٨٥
الإجمالي	٣٧,٢٠٩
إجمالي تسويات ناتجة عن الإلتسام	١٦٦,٢٩٦

١٧. نصيب السهم من الأرباح

تم حساب نصيب السهم من صافي أرباح الفترة طبقاً لنص المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٢)، على النحو التالي:

الفترة من تاريخ التأسيس حتى	الثلاثة أشهر المنتهية في
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢١
٥٥,١٧٤	٢٧,٨٢١
٥,٢٤٥,٦٩١	٥,٢٤٥,٦٩١
٠.٠١	٠.٠٠٥

صافي أرباح الفترة (بالألف جنيه مصري)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة (بالألف)
نصيب السهم في أرباح الفترة (بالجنيه المصري)

المخفض: يحسب النصيب المخفض للسهم في الأرباح بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بافتراض تحويل كافة الأدوات المالية القابلة للتحويل لأسهم وخيار الأسهم ويتم تعديل صافي الربح باستبعاد تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل مع مراعاة الأثر الضريبي لذلك. وبالنسبة لخيار الأسهم يضاف الى متوسط عدد الأسهم العادية متوسط عدد الأسهم المحتمل إصدارها بموجب خيارات ويستبعد من ذلك متوسط عدد الأسهم المحتملة مرجحاً بالعلاقة بين سعر تنفيذ الخيار ومتوسط القيمة العادلة للسهم خلال الفترة. ونظراً لعدم وجود أدوات دين قابلة للتحويل لأسهم فإن نصيب السهم المخفض في الأرباح لا يختلف عن نصيب السهم الأساسي في الأرباح.

١٨. أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

الرصيد الفترة من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	حجم المعاملات الفترة من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	طبيعة المعاملات	(بالألف جنيه مصري)	
			طبيعة العلاقة	إسم الشركة (بالألف جنيه مصري)
١٢٩	١٨,٨٤٤	سداد حساب جاري مستحق على الطرف ذو العلاقة	شركة تابعة	شركة بلتون المالية القابضة
٧١٩	٧١٩	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذو العلاقة	شركة تابعة	شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية
(٤,٣٧٥)	٨,١٢٢	سداد مصروفات نيابة عن الشركة	شركة زميلة	أوراسكوم للاستثمار القابضة

مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين الرئيسيين

الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	(بالألف جنيه مصري)
١,٩٧٤	٣,٩٦٠	مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين الرئيسيين
١,٩٧٤	٣,٩٦٠	

١٩. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك إن وجد والأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة وبعض الأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الالتزامات المالية كلا من الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة والموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

تتعرض الشركة إلى مجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي، والتدفقات النقدية ومخاطر أسعار الفائدة)، ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. خاصة أن الشركة معرضة للمخاطر من التحركات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السوق وكذلك فإن برنامج إدارة المخاطر الشاملة للشركة يركز على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتسعى إلى التقليل من الآثار السلبية المحتملة على أداء الشركة.

أ- مخاطر السوق

مخاطر الصرف الأجنبي

- قد تتعرض الشركة لمخاطر الصرف الأجنبي التي تنشأ عندما تكون معاملاتها التجارية بعملات مختلفة عن العملة الرئيسية للعرض وللشركة (الجنيه المصري) وذلك عن طريق سداد تلك المعاملات بالعملة الرئيسية مثل بالدولار الأمريكي، واليورو.

(بالآلاف جنيه مصري)

دولار أمريكي (*)

يورو (**)

٣٠ يونيو ٢٠٢١

٦٧,١٤٠

٥,٠٤٥

(*) تتكون أرصدة الدولار الأمريكي بالجنيه المصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ من:

نقدية

٣٢١

حسابات جارية من أطراف ذات علاقة

٦٦,٨١٩

(**) تتكون أرصدة اليورو بالجنيه المصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ من:

حسابات جارية من أطراف ذات علاقة

٥,٠٤٥

- إن إرتفاع أو إنخفاض قدره ١٠ % من سعر العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، قد يؤدي إلى زيادة (تخفيض) الأرباح بمبلغ ٧.٢ مليون جنيه مصري وذلك في ظل ثبات كافة المتغيرات الأخرى خاصة أسعار الفائدة.

مخاطر التدفق النقدي ومخاطر أسعار الفائدة

ينشأ خطر سعر الفائدة على الشركة من خلال القروض الممنوحة من قبل البنوك بأسعار فائدة متغيرة وقد تعرض الشركة لمخاطر التغير في أسعار الفائدة مما قد يؤثر على قدرة الشركة على سداد تلك الالتزامات، هذا وفي ٣٠ يونيو ٢٠٢١، لا توجد لدى الشركة أية قروض من أطراف خارجية وبالتالي هذا الخطر مستبعد.

ب- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بشكل عام في عدم قدره التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة بالحفاظ على السيولة الكافية للأرصدة النقدية، ونظراً لأن الشركة لديها رصيد كبير من النقدية بالعملة الاجنبية يجعلها لديها القدره على سداد كافة الإلتزامات بما في ذلك الفائدة وأي رسوم أخرى ويوضح الجدول التالي تحليل بالإلتزامات المالية المتوقع سدادها وفقاً لتواريخ إستحقاقها في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ :-

من سنة حتى	سنة أو أقل من سنة	التدفقات النقدية المتوقعة	القيمة الدفترية	(بالآلاف جنيه مصري)
٥ سنوات	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	أرصدة دائنة أخرى
--	٤,٣٧٥	٤,٣٧٥	٤,٣٧٥	أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة
--	٤,٥٩٧	٤,٥٩٧	٤,٥٩٧	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

ج- مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالنقدية والودائع المالية في عدم قدره الطرف المقابل في اداء المستحقات الماليه تجاه الشركة وتسعره مالياً وتبعاً لذلك يكون الطرف المقابل غير قادر على إعادة الأموال المودعة أو تنفيذ الإلتزامات بموجب المعاملات. ونظراً لأن الشركة شركة قابضة فإن معظم الأرصده المستحقة من أطراف ذات علاقته وبالتالي فلا يوجد احتمال تعرض الشركة لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالمستحقات التجارية.

فئات الأدوات المالية

تعرض الجداول الواردة أدناه تصنيف مجموعات الأصول والالتزامات المالية حسب الفئة :-
أ- أصول مالية وفقاً لما ورد بقائمة المركز المالي الدورية المستقلة في:

٣٠ يونيو ٢٠٢١
٢٣٢,٢٧٩
٧١,٨٦٥
٤٢٥
٣٠٤,٥٦٩

(بالألف جنيه مصري)

نقدية وما في حكمها

أصول مالية بالتكلفة المستهلكة

أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة

مدينون وأرصدة مدينة أخرى

إجمالي أصول مالية

ب- التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة وفقاً لما ورد بقائمة المركز المالي الدورية المستقلة في:

٣٠ يونيو ٢٠٢١
تكلفة مستهلكة
٤,٣٧٥
٢٢٢
٤,٥٩٧

(بالألف جنيه مصري)

أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

أرصده دائنة أخرى

إجمالي التزامات مالية

تعتبر الإدارة أن القيمة الدفترية لكلاً من الأصول والالتزامات المالية المثبتة في القوائم المالية الدورية المستقلة هي القيمة التقريبية لقيمتها العادلة.

٢٠. الموقف الضريبي

ضريبة أرباح الشركات الاعترافية

تخضع الشركة لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها. وسوف تقوم الشركة بتقديم إقرارها الضريبي الأول عن الفترة المالية تاريخ التأسيس في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

ضريبة الأجر والمرتبات.

يتم سداد ضريبة الأجر والمرتبات لمصلحة الضرائب بانتظام في تاريخ استحقاقها.

ضريبة الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتطبيق أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها فيما يخص استقطاع ضريبة الخصم والتحويل تحت حساب الضريبة وتقوم الشركة بتوريد الضريبة في المواعيد القانونية.

٢١. إرتباطات رأسمالية

يوجد إرتباطات رأسمالية تتمثل في قيمة المبالغ المتبقية لاستكمال رأس مال شركة دوت لتطوير الالكترونيات والمدفوعات الالكترونية بمبلغ ٦٣,٦٧٥ ألف جنيه مصري من نسبة ٢٥٪ إلى ١٠٠٪.

٢٢. أحداث لاحقة

خلال أغسطس ٢٠٢١، أعلنت الشركة عن بيع عدد ١٣.٨ مليون سهم من أسهم شركة بلتون المالية القابضة (شركة تابعة)، في مقابل حوالي مبلغ ٣١ مليون جنيه مصري، وبذلك تصل نسبة مساهمة الشركة في بلتون المالية القابضة بعد تنفيذ الصفقة إلى ٥٩.٢٢٪.

٢٣. أرقام المقارنة

كما هو مبين تفصيلاً في إيضاح رقم (١) فقد تأسست الشركة من الناحية القانونية في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، ومن ثم فلم يتم عرض أرقام مقارنة بالقوائم المالية الدورية المستقلة، حيث تمثل الفترة المالية الحالية الفترة المالية الأولى للشركة.